GJAT | DEC 2022 | VOL 12 ISSUE 2 | 184
ISSN : 2232-0474 I E-ISSN : 2232.0482
www.gjat.my

الصكوك الوقفية كأداة للتنمية المستدامة وتحديات إصدارها

دراسة ميدانية في ماليزيا

Waqf Sukuk as Instruments of Sustainable Development and Challenges of Issuing Them
A Field Study in Malaysia

Omar Kachkar (Corresponding author)
Ibn Haldun University
Ulubatlı Hasan Caddesi No: 2, 34494 İstanbul, Turkey
E-mail: omar.kachkar@ihu.edu.tr

Marwa Alfares
Department of Shariah and Management
Academy of Islamic Studies, University Malaya,
50603 Kuala Lumpur, Malaysia
E-mail: marwaf70@yahoo.com

ملخص

برزت التنمية المستدامة مؤخرًا كأحد أهم القضايا في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ولقد لعبت مؤسسة الوقف عبر التاريخ الإسلامي دوراً أساسياً في دعم التنمية المستدامة للمجتمعات الإسلامية. تحاول هذه الورقة تقديم مراجعة حديثة لصكوك الوقف بشكل عام مع التركيز بشكل خاص على الصكوك الوقفية في ماليزيا. وقد تم استخدام الطريقة النوعية لجمع البيانات في هذه الورقة. حيث أجريت ست مقابلات مباشرة مع خبراء الأوقاف والصكوك في ماليزيا. وجدت هذه الورقة أنه رغم أهميتها الكبيرة، لم يتم أي إصدار لصكوك الوقف في ماليزيا حتى الآن. وأشار الخبراء الذين تمت مقابلتهم إلى عدد من التحديات التنظيمية والتشغيلية التي تواجه إصدار صكوك الوقف بشكل عام مع التركيز على السياق الماليزي. وأكد الخبراء، على وجه الخصوص، على نقص الوعي بأهمية صكوك الوقف بين المسلمين بشكل عام وكذلك بين الأفراد العاملين في المؤسسات الخيرية الإسلامية. بالإضافة إلى ذلك أشاروا إلى التحديات المتعلقة بحوكمة الوقف وإلى النقص الكبير في الموارد البشرية المحترفة والمتخصصة في تشغيل الوقف وإدارته على صعيد المجالس الدينية باعتبارها السلطة الوحيدة في ماليزيا المسؤولة عن إدارة شؤون الوقف والصكوك الوقفية ضمناً. وأخيراً شكك بعض الخبراء في المقابلات في قابلية السوق على المساهمة والاكتتاب في الصكوك الوقفية بسبب المخاطر الكامنة وضعف الثقة بالقائمين على مثل هذه المشاريع الوقفية.

الكلمات المفتاحية: تحديات إصدار، التنمية المستدامة، الوقف، الصكوك الوقفية.

Abstract:

Sustainable development has recently emerged as one of the hottest issues in the field of socioeconomic development. Throughout the Islamic history, waqf has played an essential role in supporting the sustainable development of Muslim communities. This paper attempts to

ISSN : 2232-0474 | E-ISSN : 2232.0482
www.gjat.my

provide a state-of-the-art review of waqf sukuk with special focus on the Malaysian context. Qualitative method has been utilised to collect data. Six semi-structured interviews have been conducted with waqf and sukuk experts in Malaysia. Research has found that so far there has not been any issuance of waqf sukuk in Malaysia. Interviewed experts have rightly pointed out a number of Shariah, legal, regulatory and operational challenges facing the issuance of waqf sukuk in Malaysia. Challenges include the lack of awareness on the importance of waqf sukuk, besides the serious lack of skilled and competent human resources and staff working in waqf administration and governance.

Keywords: Waqf; Sukuk; Waqf Sukuk, Sustainable Development; Malaysian Waqf

المقدمة

إن من أهم ما يميز شريعتنا الإسلامية أنها غرست مفهوم التعاون والتكافل الاجتماعي بين طبقات المجتمع. فجعلت ميزان التفاضل بين الناس هو العمل الصالح، وحضت دائماً على الإنفاق والصدقة، قال تعالى: (لَن تَنَالُوا البر حتى تنفِقُوا مِما تُحِبُّونَ وَمَا تنفِقُوا مِن شَيء فَإِن الله بِهِ عَلِيم) (Quran, 2:22)، وقد رسخ الإسلام مفهوم الصدقة الجارية في الحياة وبعد الممات في أذهان المسلمين، ومن ذلك ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: "إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له" Saheeh Muslim, v. 3, h. (1631) من المعلوم أن الوقف من أبرز أشكال الصدقة الجارية ومن أهم أشكال التكافل الاجتماعي الذي يتيح فرصة توزيع الثروة بين طبقات المجتمع وعدم تركيزها في أيدي القلة من الطبقة الرأسمالية التي تعتني بالربح فقط. فالوقف ثروة اجتماعية تدفع بقوة عجلة التنمية المستدامة وتساهم في تحمل قسط كبير من الأعباء الاقتصادية الملقاة على كاهل الدول في الإنفاق العام.

وقد مرت على الوقف فترة من الركود حصرته في بعض الأساليب التقليدية كوقف المساجد والمقابر والعقارات وهو ما أدى إلى ضعف الاستثمار في الوقف وتراجع دوره العظيم في دعم عجلة التنمية في المجتمعات الإسلامية. إلا أنه مؤخراً تزايدت الأصوات التي تنادي بإحياء الوقف وإعادة تفعيله؛ فأدى ذلك لظهور صيغ جديدة للاستثمار في الوقف تواكب التطورات الاقتصادية والاجتماعية للدول الإسلامية. ومن أهم تلك الأساليب التي ظهرت مؤخراً سندات الوقف أو ما يعرف بالصكوك الوقفية. فالصكوك الوقفية تعطي الفرصة لجميع طبقات المجتمع في المساهمة في العمل الخيري وعدم حصره بالميسورين، والمساهمة في دفع عجلة التنمية المستدامة عن طريق تمويل مشروعات حكومية ضخمة تعود بالنفع العام على المجتمع. فمن خلال استخدام هذه الأداة الجديدة يمكن جمع الأموال واستثمارها، مما ييسر السبل لتمويل واستثمار الأموال الوقفية (Negasi, 2011).

بالنسبة للحالة الماليزية، تقدر مساحة الأراضي الوقفية في ماليزيا بأكثر من 13.500هكتار، وتشير الإحصائيات الحالية إلى أنه حوالي 2% منها فقط تم إعادة تطويره. فهذه المساحات الكبيرة من

الأراضي الوقفية إذا تم استثمارها وتطويرها بكفاءة فإنها يمكن أن تعود بفوائد عظيمة للمجتمع الماليزي. ولقد أشار السلطان نذرين، سلطان ولاية فيرق الماليزية، إلى أن معظم الممتلكات الوقفية في ماليزيا هي مساجد ومدارس ومقابر، وأن القليل جداً من أراضي الوقف يدر دخلاً فعلياً (Rajaendram, 2018) وأغلب هذه الممتلكات الوقفية وخاصة الأراضي منها – على الرغم من تمتعها بمواقع استراتيجية – لم تخضع لصيغ استثمارية سوى الإجارة أو عقد الحكر –الإجارة طويلة الأمد– أو الإجارتين أو كانت تؤجر بأجرة زهيدة لمدة تتراوح ما بين 66 إلى 99 عاماً كما كان الحال في ولاية فيرق وملاكا وبينانغ (Hasan & Abdullah, 2007)، وغيرها من الصور التقليدية لاستخدام الوقف (Hanefa et al., 2011).

تشكل الصكوك الوقفية حلاً جيداً وأداة فعالة للمساهمة في تطوير الأراضي الوقفية في ماليزيا، وتساعد في تفعيل مشاريع التنمية المستدامة في ماليزيا. إضافة لذلك فهي تساهم في إعادة تفعيل دور الوقف في المجتمع الماليزي، خاصةً أن ماليزيا تعدّ مركزاً مالياً كبيراً بشكل عام ومركزاً لإصدار الصكوك الإسلامية بشكل خاص، فهي المصدر الرئيسي لإصدار الصكوك الإسلامية وقامت بإصدار قرابة 34٪ من إجمالي الإصدارات في عام (Mujahid & Adawiyah, 2016; Lim, 2018) بالإضافة لتمتعها بميزة الإبداع والابتكار في الأدوات التمويلية (Gazzal, 2018)، حيث بلغت القيمة التراكمية للصكوك المحلية والدولية 612 مليار دولار أمريكي (2.41 مليار رينغيت ماليزي)، وفقاً لتقرير صكوك السوق المالية الإسلامية الدولية (IIFM) لعام 2018. والرقم هو المبلغ المتراكم للفترة من 2002 إلى 2017. وقال دانيال ماه عبد الله المدير العام لمركز لبوان IBFC (المركز الدولي للأعمال والمال)، إنه من المتوقع أن تحافظ ماليزيا على زخم نمو إصدار الصكوك في عام 2018 مدعوماً بإصدار صكوك الشركات إضافة إلى الاهتمام المتزايد بالصكوك الخضراء. وقال "نرى نمواً في إصدار الصكوك (في ماليزيا) وهو ما يوازي توقعات لبوان IBFC (المركز الدولي للأعمال والمال) لماليزيا في أن تصبح مصدراً رئيسياً في السوق الدولية ,Bakar (2018).

وعلى الرغم من كل هذه المقومات التي تتمتع بها ماليزيا إلا أنه إلى الآن لا توجد إصدارات للصكوك الوقفية (Hasan & Abdullah, 2007) فيها مقارنة ببعض الدول الأخرى التي توجد فيها تجارب ناجحة لإصدار صكوك الوقف، كتجربة السعودية في صكوك برج زمزم، وهي صكوك استثمارية (صكوك انتفاع) لتطوير أراضي الوقف، وصكوك المشاركة في سنغافورة صكوك بنكولين. إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن المثالين السابقين عن إصدار الصكوك في السعودية وسنغافورة لا يُعدان نماذج وقفية صافية بحيث لا تعود تلك الصكوك بأي عائد مادي على أصحابها ويكون حملة الصكوك متبرعين لوجوه البر والخير. النموذج الوحيد للصكوك الوقفية الصافية هو نموذج المزارع الوقفية المقترحة لأوقاف

ISSN : 2232-0474 | E-ISSN : 2232.0482
www.gjat.my

نيوزيلاند (Ridza, 2016).

وانطلاقاً من الدور العظيم للصكوك الوقفية جاءت أهمية هذا البحث ليسلط الضوء على إمكانية إصدار الصكوك الوقفية في ماليزيا من خلال تسليط الضوء على تحديات إصدار الصكوك الوقفية في ماليزيا، ومناقشة آلية تجاوز تلك التحديات للنهوض بالوقف والاستفادة من الصكوك الوقفية في تنمية الوقف والقطاعات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى.

الدراسات السابقة

مع الاهتمام المتزايد بإحياء مؤسسة الوقف في نظام الاقتصاد الإسلامي وإعادة تفعيل دوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ظهرت العديد من الدراسات والأبحاث التي تتناول الوقف وأهميته ودوره. وضمن تلك الدراسات ظهرت أيضاً دراسات تتحدث عن الصكوك الوقفية كأداة لجمع الأموال والسيولة المالية اللازمة لتطوير الأصول والمؤسسات الوقفية وأيضاً للمساهمة في تطوير وتنمية البنية التحتية للمجتمعات الإسلامية التي تعاني معظمها من عجز واضح في شتى مجالات التنمية. وتهدف هذه المراجعة للدراسات حول الوقف والصكوك الوقفية إلى التعرف على آخر التوجهات النظرية والعملية في هذا الخصوص من خلال تحليل تلك الدراسات، وإيضاح ما ناقشته من أفكار ومحاور، ومعرفة الفجوة المعرفية التي تحتاج إلى مزيد من البحث، والقضايا الجديدة التي يمكن لهذه الدراسة إثارتها والمساهمة في إثرائها على الصعيدين النظري والتطبيقي. وقد تم جمع ثلة من أهم تلك الدراسات الصادرة باللغة العربية والإنجليزية وتصنيفها إلى موضوعين رئيسيين أولهما يضم الدراسات التي تناولت أهمية الوقف ودوره في التنمية المستدامة وثانيهما يتعلق بتحديات إدارة الوقف في ماليزيا وهو الموضوع الذي يندرج تحته موضوع هذه الدراسة عن تحديات إصدار الصكوك الوقفية في ماليزيا.

أولا: الوقف ودوره في التنمية المستدامة

من أهم المواضيع التي تناولته الكثير من الدراسات الحديثة عن الوقف موضوع تطوير الأصول والممتلكات الوقفية. وهنا يبرز دور الصكوك الوقفية كأداة فعالة لجمع الأموال اللازمة لتطوير تلك الممتلكات والاستفادة منها كما في دراسة Soufyan and Abdullah (2014) اللذان أشارا في ورقتهما إلى دور الصكوك الوقفية في تطوير الممتلكات الوقفية وناقشا بعض الأحكام الفقهية التي تتعلق بحكم إصدار الصكوك الوقفية والخلاف الفقهي في مشروعية وقف النقود.

ومثل ذلك ناقشت دراسة (Ahmad et al. 2018)دور الصكوك الوقفية في استثمار الوقف النقدي وخلصت الدراسة إلى تعميم تجربة إصدار الصكوك الوقفية لتشمل بالإضافة إلى مؤسسات الوقف أيضاً مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات العامة المستقلة والاستفادة من هذه الآلية ف بناء الجامعات والمعاهد والبلديات وغير ذلك.

وتناولت دراسة Al-Mushi (2018) الأحكام الفقهية والآثار الاقتصادية للصكوك الوقفية حيث أبرزت الدراسة أهمية الصكوك الوقفية كأداة

ISSN : 2232-0474 I E-ISSN : 2232.0482
www.gjat.my

إسلامية بديلة عن الأدوات التقليدية لتمويل المشاريع الاستثمارية الوقفية وغيرها. ورجحت الدراسة جواز إصدار الصكوك الوقفية وتداولها لما في ذلك من تحقيق مقاصد الشريعة ولأن ذلك لا يتنافى مع مقصود الوقف.

تحدثت دراسة Musari (2016) عن دور الصكوك الوقفية في الاستدامة الاقتصادية في مؤسسات للتعليم العالي في ماليزيا. وتعتقد هذه الدراسة أنه يمكن الجمع بين جهازين ماليين إسلاميين قويين، وهما: (الوقف والصكوك) ليكونا أداة فعالة لتمويل مؤسسات التعليم العالي. ويمكن أن يكون التعاون بين الصكوك والوقوف ابتكاراً لامتلاك صندوق منخفض التكلفة لتوليد الاستدامة الاقتصادية لمؤسسات التعليم العالي. ووصفت هذه الورقة أفضل ممارسة للوقف- والصكوك في العالم، وذلك في المملكة العربية السعودية وسنغافورة ونيوزيلندا.

وأيضاً في دراستها عن الموضوع نفسه، تحدثت دراسة Al-Sheikh (2016) عن دور الصكوك الوقفية وآثارها الاجتماعية والاقتصادية على المجتمع. وعددت الدراسة بعض تلك الآثار الاقتصادية التي تشمل خفض التضخم، وزيادة الادخار وخفض الإنفاق الاستهلاكي لصالح الإنفاق الاستثماري، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، وخفض الضرائب وتوجيه نفقات الدولة إلى نواحي هامة وأما عن النواحي الاجتماعية فقد أشارت الدراسة إلى المنافع الاجتماعية الكبيرة المتمثلة بتخفيض البطالة والجريمة وتحقيق التكافل الاجتماعي والأسري. وحثت الدراسة الدول الإسلامية ووزارات الأوقاف بشكل خاص الصدار الصكوك الوقفية نظراً لأهميتها القصوى في المجتمعات الإسلامية. وأوضحت دراسة (Bin Zayed and K. al-Dawi 2013) والتي جاءت بعنوان "الصكوك الوقفية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة دراسة تطبيقية مقترحة لتمويل المشاريع الوقفية بالجزائر" ولقد توصلت الورقة إلى نتائج، منها: أنه يمكن لوزارة الأوقاف بالجزائر الاستفادة من الصكوك الوقفية لتمويل مختلف مشاريعها الوقفية بإحدى طريقتين، الأولى: استثمار جميع حصيلة الاكتتاب ثم الصرف على الموقوف عليهم من الأرباح والعوائد أو تقسيم حصيلة الاكتتاب في الصكوك الوقفية إلى جزئيين: الأول يستثمر لضمان استمرارية الوقف، والثاني يخصص لتمويل المشاريع الاستثمارية لوزارة الأوقاف.

أما دراسة Omar (2000) فقد قدمت مقترحاً لإحياء دور الوقف في المجتمع الإسلامي المعاصر عن طريق سندات الوقف التي يمكن من خلالها إحياء دور الوقف للإسهام في توفير مصدر دائم ومستمر لتمويل الاحتياجات العامة.

كما تناولت دراسة Hattab (2006) الصكوك الوقفية ودورها في التنمية، وبينت أيضاً أن الصكوك الوقفية بحاجة إلى تطوير ورقابة شرعية دائمة. كما أكدت على وجوب استغلال الدور المهم للصكوك الوقفية من قبل الأمانات العامة للأوقاف. وضرورة التوسع في الصكوك الوقفية كمّاً ونوعاً عن طريق تطوير أجهزة الوقف إدارياً واقتصادياً من أجل إدارة

ISSN : 2232-0474 | E-ISSN : 2232.0482
www.gjat.my

هذه الصكوك الوقفية بأحدث طرق الاستثمار والإدارة، واستعمال أحدث الوسائل والطرق والصيغ في تسويق الصكوك الوقفية.

بناءً على ما تقدم أعلاه نجد أن الدراسات السابقة قد تناولت موضوع الصكوك الوقفية كأداة مهمة ومتطورة لإحياء دور الوقف ودعم التنمية المستدامة. وتتفق هذه الدراسات مع هذه الورقة البحثية من حيث الإشارة لأهمية أداة الصكوك الوقفية ودورها المهم في إحياء وتطوير الممتلكات الوقفية، إلا أن هذه الدراسات المذكورة آنفاً لم تتناول تحديات إصدار الصكوك الوقفية وخاصة في ماليزيا كمركز للمالية الإسلامية وإصدار الصكوك، وهو ما ستتناوله هذه الورقة إن شاء الله تعالى.

ثانيًا: تحديات إدارة الوقف في ماليزيا

يلاحظ أن معظم الدراسات التي تناولت الوقف في ماليزيا وإدارته قد صدرت باللغة الإنجليزية، وقد ترجمها المؤلفان ولخصاها في المناقشة التالية. توضح دراسة Al-Habshi (2003) نظام الوقف في التطبيق المعاصر مع التركيز على تجربة الوقف في ماليزيا، وتقدم الورقة مراجعة عن طبيعة الوقف في ماليزيا من خلال الحديث عن الخلفية التاريخية للأراضي الوقفية في ماليزيا ومراحل تطور الوقف فيها. يسلط المؤلف الضوء على طبيعة إدارة الأراضي الوقفية، ويبين أن الوقف يقع تحت سلطة المجالس الإسلامية، فهي الوصي الوحيد على الوقف في ماليزيا. ثم يطرح المؤلف بعض مشاكل إدارة الوقف في ماليزيا، كعدم توفر الكوادر المؤهلة في دوائر الأوقاف التابعة للمجالس الإسلامية، وعدم وجود سجلات دقيقة للممتلكات الوقفية. أما دراسة Hasan and Abdullah (2007) فقد تناولت موضوع الاستثمار في أرضي الأوقاف كأداة للتنمية الاقتصادية للمسلمين في ماليزيا. ولقد أظهرت هذه الدراسة أن العديد من الأساليب للاستثمار في أراضي الوقف قد استخدم في ماليزيا، ولكن لم تستخدم أداة الصكوك لتطوير الوقف، كما أشار المؤلف إلى أن استثمار أراضي الوقف لا يزال دون المستوى المقبول فهناك الكثير من أراضي الأوقاف غير المستغلة، والتي يمكن استثمارها من خلال أدوات مختلفة.

وشرحت دراسة Hanefah et al. (2011) آليات التمويل التي تستخدمها مؤسسات الأوقاف في ماليزيا وسنغافورة في تطوير أنواع مختلفة من ممتلكات الوقف. وشرحت تجربة سنغافورة في تطوير أصول الوقف وتأسيسها لشركة Warees Pte Ltd المحدودة كشركة تابعة للمجلس الديني الإسلامي في سنغافورة (MUIS).

ووضحت دراسة Mohamad et al. (2012) طبيعة أراضي الوقف في ماليزيا وتحديات إدارة الوقف من منظور قانوني، فقد تعرضت هذه الورقة للحديث عن إدارة الوقف في ماليزيا من منظور إنفاذ قانون "الوقف" المدرج في قائمة الولاية للدستور الاتحادي لعام 1957، وبالتالي فهو يخضع لسلطة حكومات الولايات.

أوردت دراسة Yaacob (2013) سرداً تاريخياً ومعاصراً للأوقاف في ماليزيا وأشارت الدراسة على

أن ماليزيا مازالت تمارس نظامًا قانونيًا مزدوجًا، أي القانون العام وقانون الشريعة. كما ناقشت الورقة بعض الحالات والأمثلة للحصول على صورة واضحة للمشكلة، عندما يتعارض القانون المدني مع الشريعة. أما دراسة Puad et al. (2015) فقد تحدثت عن قضايا وتحديات في إدارة الوقف في ماليزيا. وأشارت الدراسة إلى الأطر القانونية للوقف في ماليزيا. ففي ولاية سيلانجور مثلاً يخضع الوقف قانونياً لإشراف مباشر من المجلس الإسلامي لولاية سيلانجور (MAIS) هي واحدة من المؤسسات الدينية في ماليزيا، وهي تلعب دوراً مهما في تطوير وإدارة أوقاف المسلمين في ولاية سيلانجور، كما ذكرت الورقة عددا من التحديات كعدم الوعي، وعدم الحصول على ما يكفي من الأموال بجانب العديد من القضايا والتحديات التي تواجه MAIS أثناء تطبيق الوقف.

بعض الدراسات تحدثت عن حوكمة الأوقاف في ماليزيا كما في دراسة Mohd Ali et al. (2014) حيث سلطت الدراسة الضوء على المشكلات الرئيسية في إدارة الوقف في ماليزيا، مثل الإدارة غير الفعالة لأصول الوقف، وشرحت أسلوب إدارة مؤسسات الأوقاف الإسلامية في ماليزيا، واقترحت إطار عمل للحوكمة في المؤسسات الخيرية الإسلامية في ماليزيا.

وأخيراً وليس آخراً، ناقشت دراسة Ismail et al. (2015) أهم القضايا والحلول في إدارة أراضي الوقف في ماليزيا وناقشت القضايا الناشئة عن إدارة أرض الأوقاف في ماليزيا وتنميتها وتطويرها. وقدمت العديد من الاقتراحات لتعزيز تطوير الأراضي الوقفية وتعزيز دور المجلس الديني الإسلامي في الدولة باعتباره الوصي الوحيد على الوقف.

مما سبق نجد أن الدراسات الواردة أعلاه وضحت طبيعة الأراضي الوقفية في ماليزيا وشرحت التجربة الماليزية في تطوير الأراضي الوقفية والمراحل التي مرت بها والآليات المستخدمة في استثمار أراضي الوقف في ماليزيا حيث استخدمت آليات مختلفة لتطوير الأراضي الوقفية، ولكن لم تستخدم أداة الصكوك لتطوير الممتلكات الوقفية في ماليزيا لحد الآن. كما بينت الدراسات الآنفة الذكر المشاكل والتحديات في إدارة الوقف في ماليزيا من منظور قانوني وإداري وتنظيمي، فهذه الدراسات تلتقي مع الدراسة الحالية من حيث تسليط الضوء على تحديات إدارة الوقف في ماليزيا ومن بينها التحديات التي تواجه إصدار الصكوك الوقفية كأداة فعالة لاستثمار الأصول الوقفية وإدارتها.

إصدار الصكوك الوقفية "دراسة حالة مشروع المزارع الوقفية لأوقاف نيوزيلاند:

قامت الأوقاف النيوزيلندية بالتعاون مع أكاديمية إسرا للبحوث الشرعية الدولية والتمويل الإسلامي في ماليزيا، بدراسة جدوى وإعداد تقرير حول إمكانية إصدار أول صكوك وقفية خالصة في العالم بقيمة. وسيتم استخدام حصيلة الاكتتاب في الصكوك لإنشاء مزارع وقفية تربي المواشي وحيوانات الأضاحي. وسوف يتم الاستفادة من جميع مخلفات الحيوانات والجلود لإنتاج الأحذية والحقائب الخ.

ISSN : 2232-0474 | E-ISSN : 2232.0482
www.gjat.my

وسوف تستخدم الإيرادات الحاصلة للمشروع الوقفي لإعادة ثمن الصكوك الوقفية لأصحابها (في الوقف المؤقت) وما يزيد على ذلك سوف يستخدم لأغراض خيرية في جميع أنحاء العالم دون التمييز الديني. وهذا مشروع مبتكر من منظور اقتصادي وشرعي. يحقق طفرة في الآليات القانونية التقليدية في الوقف، وسيؤدي ذلك أيضاً إلى تطوير صناعة الأوقاف على الصعيد العالمي. ومن أساليب تطوير صناعة الأوقاف في العالم الإسلامي، إصدار الصكوك الوقفية كوسيلة لتوليد التمويل اللازم لشراء المزارع وخلق صناعة أوقاف مستدامة (Benyounis, 2014).

من المتوقع أن يوفر هذا المشروع 100-220 ألف رأس غنم سنوياً. وتهدف مبادرة تنمية صناعة الثروة الحيوانية إلى جعل مخلفات الأغنام معدومة. وفي كل عام خلال عيد الأضحى تذبح الملايين من الأغنام. وبدلاً من مجرد توزيع اللحوم على الفقراء، تهدف الأوقاف النيوزيلندية إلى خلق دورة مستدامة من العملية باستخدام جميع أجزاء الحيوان لإنتاج أشياء تعود للفقراء. بحيث يتم تعليب بعض اللحوم لتوزيعها من قبل وكالات الإغاثة في المستقبل، أما الصوف والجلد يذهبان إلى اللاجئين (جنباً إلى جنب مع التدريب وآلات الخياطة والتأمين الطبي) لجعل بطانيات الإغاثة (تباع مرة أخرى إلى وكالات المعونة بتكلفة منخفضة)، أو صنع أشياء مثل الأخفاف التي تساعد اللاجئين في الغرب على الحفاظ على تراثهم، كما وتخطط الأوقاف النيوزيلندية في المستقبل لاستخدام العظام لصنع الجيلاتين الحلال، وربما استخدام الدم للسماد. ثم إن المستثمرين في صكوك الوقف، لن يكون لهم نصيب في الأرباح، بل سيكون هدفهم خيري وإغاثي فقط (Respati, 2014).

الرسم التوضيحي رقم (1) نموذج الصكوك الوقفية المقترحة في مشروع أوقاف نيوزيلاند
تصميم المؤلف حسب المصدر: (حسين بن يونس، 2017).

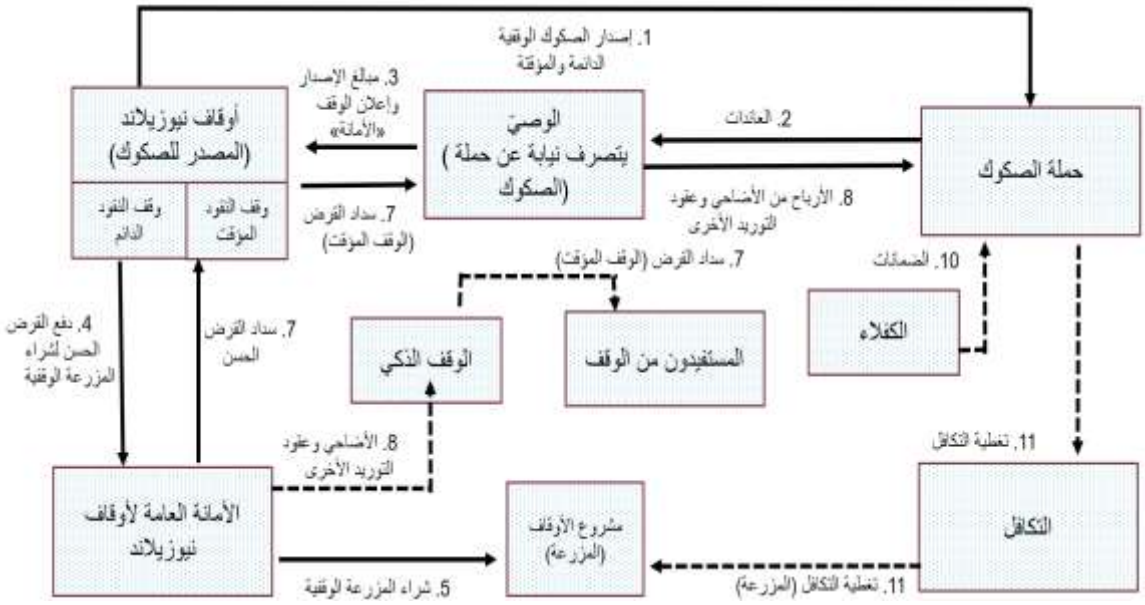

كما هو موضح في الرسم التوضيحي أعلاه، ستقوم مؤسسة أوقاف نيوزيلاند بإصدار الصكوك الوقفية الدائمة والمؤقتة لحملة الصكوك الذين يمثلهم الأمين أو الناظر وستقوم المؤسسة باستخدام تلك الأموال الوقفية بإنشاء مزارع وقفية يعود ريعها إلى المستفيدين من المؤسسات والأفراد. وتشبه عملية إصدار الصكوك الوقفية إلى حد بعيد عملية إصدار الصكوك التجارية الاستثمارية، إلا أن الصكوك الوقفية قد تختلف عن الصكوك التجارية الاستثمارية من ناحية غرض الإصدار وغرض حملة الصكوك، وكذلك قد يختلف الحكم الشرعي لبعض المسائل الشرعية كوجوب الزكاة، واستخدام الرهن، والتداول في سوق الأوراق المالية، إلى غير ذلك.

منهج البحث

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي، الذي يستخدم الأسلوب الكيفي (النوعي) للإجابة على أسئلة البحث وتحقيق أهدافه. حيث أن المنهج الوصفي يستخدم أحد الأسلوبين الكمي أو الكيفي لجمع المعلومات. فالمنهج الوصفي هو الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبّر عنها كيفياً بوصفها وتوضيح خصائصها، وكمياً بإعطائها وصفاً رقمياً من خلال أرقام وجداول توضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها أو درجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى (Khudr, 2013). ومن خلال استراتيجية دراسة الحالة (ماليزيا) يمكننا الوصول لأهداف الدراسة بشكل أفضل، فدراسة الحالة هي استراتيجية من استراتيجيات البحث النوعي والوصفي، وهي عبارة عن فحص دقيق وعميق لوضع معين أو حالة فردية، أو حادثة معينة، أو مجموعة من الوثائق المحفوظة، باستخدام كافة الوسائل المناسبة. وباستخدام أسلوب المقابلات مع الخبراء المختصين وتحليل الوثائق التي هي من استراتيجيات البحث النوعي والوصفي سنتمكن من الوصول لفهم أعمق لمشكلة البحث. ولقد تمت دراسة وتحليل كل المنشورات والدراسات والأبحاث السابقة المتعلقة بالموضوع. ثم قام الباحث بإجراء مقابلات مع خبراء متخصصين في موضوع الوقف وإصدار الصكوك الوقفية والوقوف على تجاربهم المتعلقة بأهداف وأسئلة البحث، وتسليط الضوء على آخر التطورات والتحديات التي تواجه إصدار الصكوك الوقفية واقتراح سبل تجاوزها. وبعد إجراء المقابلات، تم تحليلها وتقديم النتائج والتوصيات التي قدمها الخبراء وتلخيصها في نهاية هذا البحث.

ويتكون مجتمع الدراسة من خبراء الوقف والصكوك الإسلامية في ماليزيا، أما عينة الدراسة فهي عدد من الباحثين والخبراء المعروفين في مجال الصكوك والوقف من الناحية القانونية والشرعية والتنظيمية. وتم اختيارهم من الجامعة العالمية للتمويل الإسلامي INCEIF، ومن أكاديمية إسرا الدولية للبحوث الشرعية ISRA، ومن جامعة **ملايا** UNIVERSITY MALAYA والجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا IIUM. كما هو موضح في الجدول رقم (1) كان عدد الخبراء ستة خبراء ممن لديهم الخبرة والاطلاع في مجال الصكوك، مع التركيز على النواحي الشرعية والقانونية والتنظيمية الخاصة

ISSN : 2232-0474 | E-ISSN : 2232.0482
www.gjat.my

بإصدار الصكوك الوقفية، وخطوات الإصدار وكيفيته.

الجدول رقم (1)، ملف الخبراء الذين تمت مقابلتهم

الرقم	المؤسسة	التخصص الدقيق	المركز الوظيفي	الرمز
1	INCEIF	الاقتصاد الإسلامي والحضارة الإسلامية	باحث ومحاضر	خ1
2	IIUM	الاقتصاد والتمويل الإسلامي	أستاذ مشارك	خ2
3	ISRA	الفقه وأصوله	باحث أول	خ3
4	ISRA	التمويل الإسلامي والإدارة و القانون	باحث	خ4
5	UM	الدراسات الإسلامية	محاضر قسم الشريعة والقانون	خ5
6	INCEIF	التمويل الإسلامي، والصكوك الإسلامية	أستاذ مشارك	خ6

وتم تسجيل هذه المقابلات باستخدام مسجل صوتي وتفريغها لاحقاً باستخدام معالج النصوص وورد (word). وبعد ذلك تم تحليل البيانات بشكل موضوعي لاستخلاص الموضوعات المشتركة التي تمثل وجهات نظر الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات وبما يتناسب مع أهداف هذا البحث وأسئلته. وتم ترقيم اقتباسات الأشخاص الذين تمت مقابلتهم على النحو التالي: خ1-خ6 كمرجعية ترمز لـ خبير 1....6. ولقد تم إجراء بعض المقابلات باللغة العربية وبعضها الآخر باللغة الإنجليزية. وأجريت جميع المقابلات في مكان عمل الخبراء. وفيما يلي عرض لنتائج تلك المقابلات مع مناقشتها.

نتائج المقابلات مع الخبراء ومناقشتها

تناولت المقابلات مع الخبراء أهم القضايا الواردة في أهداف الدراسة وأسئلتها. وقد عبر الخبراء عن آرائهم وشاركوا خبراتهم من خلال الإجابة عن أسئلة المقابلات التي أعدها الباحثون مسبقاً بناء على الأسئلة البحثية التي تتناول في المقام الأول التحديات العامة لإصدار الصكوك الوقفية بشكل عام وفي ماليزيا بشكل خاص. إضافة لذلك تم مناقشة أهمية الوقف في التنمية وآخر النشاطات الحالية المتعلقة بإصدار الصكوك الوقفية كمشروع المزارع الوقفية والصكوك الوقفية لأوقاف نيوزيلاند).

التحديات التي تواجه إصدار الصكوك الوقفية في ماليزيا

يدور الهدف الرئيسي لهذه الورقة حول تحديات إصدار الصكوك الوقفية في ماليزيا، وقد كان للخبراء كلام وشرح طويل في هذا الموضوع. ويلاحظ أن كثيراً من تلك التحديات إضافة لصلتها بإصدار

ISSN : 2232-0474 I E-ISSN : 2232.0482
www.gjat.my

الصكوك الوقفية، تعد أيضاً جزء من مشاكل الوقف بشكل عام وإدارته وكيفية استثماره. ويمكن تصنيف التحديات التي وردت في المقابلات إلى قسمين رئيسيين تم بيانها وما يندرج تحتها من تحديات في المناقشة التالية:

- ✓ **التحديات التنظيمية المتعلقة بإصدار الصكوك الوقفية في ماليزيا**
  - التحديات المتعلقة بالمسائل الشرعية وتوحيد الآراء الفقهية والفتوى؛
  - التحديات المتعلقة بالحوكمة والإدارة؛
  - التحديات المتعلقة بنقص الوعي والمعرفة عن الوقف والصكوك الوقفية؛

- ✓ **التحديات التشغيلية المتعلقة بإصدار الصكوك الوقفية في ماليزيا**
  - استعداد السوق وقابليته للمشاركة والاكتتاب في إصدار للصكوك الوقفية
  - نقص الكوادر المؤهلة لتشغيل المشاريع الوقفية وإدارتها
  - التحديات الأخرى، وهي مجموعة من التحديات تتعلق بإدارة المخاطر للصكوك الوقفية والجدوى الاقتصادية وغيرها كما وردت في مقابلات الخبراء.

وفيما يلي مناقشة تلك التحديات مع إيراد الاقتباسات ذات الصلة من آراء الخبراء.

أولاً: التحديات التنظيمية المتعلقة بإصدار الصكوك الوقفية في ماليزيا

التحديات الشرعية وتوحيد الآراء الفقهية والفتوى

من خلال المقابلات مع الخبراء، برزت التحديات الشرعية على رأس التحديات التي تعيق تطوير الأوقاف الإسلامية بشكل عام وإصدار الصكوك الوقفية بشكل خاص. فهناك مسائل خلافية لم يتم تجاوزها إلى الآن بما يسمح بالمضي قدماً لتطوير المؤسسات الوقفية والأصول الوقفية كمسألة استبدال العين الموقوفة ومخالفة شرط الواقف ونقل العين الموقوفة وغيرها من المسائل الشرعية. وفيما يلي بعض من اقتباسات آراء الخبراء:

"الشيء الأول نحتاج لتطوير المفاهيم الفقهية الموجودة، بأن لا نتقيد بالفكر القديم كالسماح بالاستبدال مثلاً. وثانياً أن الوقف يتعلق بالأمور الدينية.....هل للسلطة المسؤولة في المجالس الإسلامية أن تخالف شرط الواقف إذا كان الأفضل أن تستثمر في مجال آخر، كتجربة سنغافورة حيث باعوا جزءاً من أرض الوقف وصرفوها على تطوير واستثمار الجزء الباقي من الوقف، فلابد من الناحية الشرعية أن يكون هناك مرونة ولا نتقيد بالفكر القديم..... مثلاً: موضوع استبدال الوقف، في بينانج المساجد والأراضي حتى الآن من الصعب أن تحول لشيء استثماري كما فعلوا في سنغافورة. فالاستبدال الآن مشكلة كبيرة، هم لا يعتقدون

ISSN : 2232-0474 | E-ISSN : 2232.0482
www.gjat.my

بإباحة الاستبدال في بعض الولايات، فالمشكلة هنا مشكلة شرعية، فهم ما زالوا يناقشون المشاكل الشرعية"خ2. ومن المعلوم أن مسألة استبدال الأصول الوقفية هي من المسائل الفقهية الخلافية وقد نصّ قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي في دورته التاسعة عشرة في إمارة الشارقة، (26 - 30 نيسان 2009)، حول وقف الأسهم والصكوك والحقوق المعنوية ما يلي، "الأصل في الأسهم الوقفية بقاؤها واستعمال عوائدها في أغراض الوقف وليس المتاجرة بها في السوق المالية فليس للناظر التصرف فيها إلا لمصلحة راجحة أو بشرط الواقف فهي تخضع للأحكام الشرعية المعروفة للاستبدال. (ب) لو صفيت الشركة أو سددت قيمة الصكوك فيجوز استبدالها بأصول أخرى كعقارات أو أسهم وصكوك أخرى بشرط الواقف أو بالمصلحة الراجحة للوقف".

وهناك مسألة فقهية أخرى أيضا أثارها خبير آخر وهي مسألة التقيد بشرط الواقف حيث أشار، ‘‘فبعض المجالس ترى أنه لا يمكن أن نغير ما يريده الواقف أي لا نستطيع مخالفة شرط الواقف، فإذا قال للمسجد يجب أن يكون للمسجد، فكل مجلس يختلف عن الآخر بالنسبة للمرونة ومعالجة وتوجيه ما يريده الواقف، فيجب أن تتبع رغبة الواقف بشكل تام 100% ولا نستطيع أن نغير في رغبة الواقف فهو متوقف على حسب تفسير رغبة الواقف"خ3.

إضافة لذلك أشار بعض الخبراء إلى مشكلة الاختلاف في الفتوى حول تلك المسائل من مكان لآخر ودعوا إلى العمل والممارسات حول تلك القضايا توحيد الفتوى حول بعض المسائل الخلافية. وأشار الخبراء إلى الاختلاف بين الولايات الماليزية في تطبيق هذه المسائل الشرعية. "حتى الآن هناك اختلاف بين الولايات وهذا الشيء لا يشجع على الاستثمار في الأموال الوقفية خ2.

والخلاصة كما يرى الخبراء أن حل المسائل الشرعية وتوحيد العمل بها هو من الحاجات الملحة التي يجب تجاوزها من أجل السير قدماً في تطوير الوقف والأصول الوقفية، ورغم وجود العديد من القرارات الصادرة عن المجامع الفقهية الإسلامية الدولية إلا أن بعض هذه المسائل الفقهية لا تزال محل نقاش في بعض المجالس الشرعية المحلية وهو ما يعيق بدوره صدور الفتوى أو الموافقة اللازمة.

التحديات المتعلقة بالحوكمة والإدارة

تعد مسألة حوكمة الوقف وإدارته من المسائل الرئيسية التي تشكل عائقاً كبيراً في طريق تطوير مؤسسة الوقف والاستثمار الأمثل للأصول الوقفية. ويبرز هذا التحدي من خلال الحاجة الكبيرة لتطوير معايير واضحة لطريقة إدارة الوقف وآلية تنظيمه من خلال بيان أدوار الشخصيات والهيئات الإشرافية في المؤسسات الوقفية (سواء أكانوا نظاراً أفراداً أم مجالس رقابية) ومسؤولياتهم وآلية اختيارهم وكفاءاتهم والمتطلبات الخاصة بالتقارير المالية والإدارية وغير ذلك. عدم القدرة على تطوير مفهوم الحوكمة للأوقاف وعجزها عن مواكبة الظروف والتغيرات المعاصرة. وقد أشار العديد من الخبراء الذين تم مقابلتهم إلى هذا التحدي، ونسوق بعض

المقتطفات من رأي الخبراء كما يلي:

"الحوكمة تعني الإدارة والشفافية والإفصاح، إذ هي كانت ممثلة في شخص واحد وهو الولي أو الناظر، أما ما يحدث الآن فيختلف عما كان عليه في السابق من تنوع الأقسام وتوزيع المهام كحملة الصكوك كما في الاستثمار، وإدارة المخاطر، كل هذه الأقسام موجودة في الصكوك الاستثمارية، فكيف يكون الشكل والهيكل الإداري في الصكوك الوقفية، ولذا نلاحظ الآن هذا الشكل غير واضح في الوقف، فمن باب أولى عدم وضوحه في صكوك الأوقاف الاستثمارية المعاصرة. خ2.

وعند الحديث عن حوكمة وإدارة الوقف في ماليزيا لا يفوت الخبراء التطرق للمجالس الدينية المحلية التي أعطيت سلطة الإشراف على الأوقاف بما فيها أي صكوك وقفية محتملة لا حقاً (Noor & Abdullah, 2014; Ali, 2014) كما أشار إلى ذلك أحد الخبراء بقوله: "الذي قد يعرقل مسيرة إصدار هذه الصكوك هو نوعية الحوكمة الموجودة في ماليزيا؛ فجميع الأمور الوقفية من إدارة الوقف والاستثمار في الوقف تابع لما يسمونه المجالس الدينية للولايات، وهذه المجالس الدينية تعاني من مشكلات وتعقيدات كثيرة بمعنى: أن التخطيط والأفكار لتطوير الأصول الوقفية تكاد تكون معدومة."خ2.

التحديات المتعلقة بنقص الوعي والمعرفة عن الوقف والصكوك الوقفية

نقص الوعي والمعرفة الكافيين عن الوقف والصكوك الوقفية يشكل عائقاً كبيراً في طريق تطوير الأوقاف بشكل عام والصكوك الوقفية وإصدارها بشكل خاص. يتجلى هذا التحدي في نقص المعرفة حول الوقف وأهميته ودوره بين العامة من الناس وأيضاً في النقص الكبير في تلك المعرفة بين المثقفين وحتى المتخصصين بالأوقاف. وبالتالي من أحد الجهود التي يجب تكثيفها هي مسألة نشر المعرفة وزيادة الوعي حول الأوقاف وأهميتها وبخاصة موضوع الصكوك الوقفية وآلية عملها وإدارتها. ويتم ذلك من خلال إقامة الندوات والبرامج التلفزيونية وخطب المساجد بهدف نشر الوعي حول أهمية الوقف ودوره في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقد أشار أحد الخبراء لذلك قائلاً: "نحن نحتاج تثقيف الأطراف **ذات** الصلة بالموضوع، ربما لا يعرفون أو لا يفهمون ما هي الصكوك أصلاً، لهذا نحتاج أن نثقفهم، فالكوادر الموجودة في المجالس الإسلامية غير مهيئين لهذا العمل بعد، وأيضاً المجالس لا يوجد بينها تعاون وتنسيق وترابط فكل مجلس مختلف عن الآخر، فأياً كان المقترح للولايات فالولاية لديها الصلاحية بقبول أو رفض هذا المقترح، ولاية جهور تمثل دور المركز، وتحاول خلق تناغم وتنسيق، ولكن ليس لديها القوة أو القدرة لإجبار باقي الولايات على قبول قراراتها، إلا أنها تقترح وتناقش ليس إلا"خ3.

وأشار للمسألة نفسها خبير آخر، "يجب أن ندعم ونعزز نشر التوعية عن الصكوك الوقفية أولاً عند مدراء الوقف، لأنهم طرف مهم جداً يجب عليهم فهم من سيقوم بتطوير وإدارة الوقف، هل المؤسسات أم الشركات أم المجلس الإسلامي، فالطرف أو الجهة

التي ستدير الوقف عليهم أن يفهموا ويتعرفوا على مفهوم الصكوك الوقفية، والشيء الآخر هو قلة المعلومات عن فرضية استخدام الصكوك الوقفية كأداة لتطوير الوقف، لهذا يجب أن نفعل نشر المعلومات للممارسة وتطبيق الصكوك"خ5. وأكد على أهمية ذلك خبير آخر، "يجب تعزيز موضوع التعليم والتثقيف عن أهمية الصكوك، فمن خلال ذلك يمكن أن تزال الشبهات عن بعض المواضيع، حيث التي لايزال البعض غير مقتنع بالوقف النقدي أو الوقف المؤقت (كتحديات شرعية)، كما يجب خلق الوعي، ففي ماليزيا يحاولون دائماً من خلال وسائل الإعلام الإعلان عن الوقف"خ1.

وفقاً للاقتباسات أعلاه نجد أن الخبراء أكدوا على أهمية تعزيز موضوع التعليم والتثقيف وخلق الوعي لدى مدراء الوقف بشكل خاص والأفراد بشكل عام عن أهمية الصكوك الوقفية للمجتمع، وأن الوقف ليس فقط للمساجد والقبور، بل يجب تطوير مفهوم الوقف لدى أفراد المجتمع وتفعيل نشر المعلومات عن فرضية استخدام الصكوك الوقفية كأداة لتطوير الوقف. وفي الواقع فإن مشكلة نقص الوعي حول الوقف وأهميته ودوره وسبل تطويره ليست منحصرة في ماليزيا وحدها بل هي مشكلة يجب العمل على معالجتها في العالم الإسلامي قاطبة. فقد وردت هذه المشكلة كأحد التحديات التي لخصتها لجنة تقرير الأوقاف في المملكة العربية السعودية في تقريرها عن اقتصاديات الأوقاف الصادر عام 2018، حيث أكدت الدراسة المسحية (الاستبيان) حول واقع الوقف ومشكلاته في السعودية وجود ضعف في المعرفة الشرعية لدى 83% من أفراد العينة ونقصاً في المعرفة القانونية لدى 89% من أفراد العينة (تقرير اقتصاديات الوقف، 2018).

الجدول رقم (2) ملخص التحديات التنظيمية لإصدار الصكوك الوقفية في ماليزيا

نوع التحدي	النقاط الرئيسية	التوصيات المقترحة لمعالجة التحدي
التحديات الشرعية وتوحيد الآراء الفقهية والفتوى؛	– استمرار الخلاف حول بعض المسائل الفقهية الخلافية: • مسألة استبدال العين الموقوفة • مسألة مخالفة شرط الواقف • نقل العين الموقوفة – غياب توحيد الفتوى والرأي الفقهي	– تجاوز المسائل الفقهية الخلافية لما فيه مصلحة مؤسسة الوقف. – اعتماد معايير واضحة وموحدة لمعالجة الاختلاف في الفتوى والأحكام الشرعية.
التحديات المتعلقة بالحوكمة والإدارة؛	– غياب إطار حوكمة لتنظيم الوقف. – تعيين المجالس الدينية وصياً حصرياً على الوقف في ماليزيا.	– تطوير إطار حوكمة موحد يلزم جميع المؤسسات الوقفية والعاملين عليها الالتزام به. – إعادة مراجعة سلطات المجالس الدينية

		وإيجاد آلية تعطي لإدارات المؤسسات الوقفية بعض الحكم الذاتي ضمن التنسيق مع المجالس الدينية.
التحديات المتعلقة بنقص الوعي والمعرفة عن الوقف والصكوك الوقفية؛	– وجود نقص واضح في مستوى الوعي عن الوقف بشكل عام والصكوك الوقفية لدى العامة بمن فيهم الواقفين والمستثمرين مما يؤثر على المشاركة والمساهمة في أي إصدار للصكوك الوقفية.	– زيادة التعليم حول الوقف والصكوك الوقفية من خلال الحديث عنها في خطب الجمعة وإقامة الندوات والمؤتمرات والحوارات التلفزيونية. – تحسين الصورة النمطية عن الوقف وعدم حصره بالمساجد والعقارات.

ثانياً: التحديات التشغيلية المتعلقة بإصدار الصكوك الوقفية في ماليزيا

استعداد السوق وقابليته للمشاركة والاكتتاب في إصدار للصكوك الوقفية

أشار أحد الخبراء إلى مسألة قابلية السوق والمستثمرين سواء أكانوا أفراداً أم مؤسسات في الاستثمار في الصكوك الوقفية وخاصة أن المفترض بهذه الصكوك أنها لا تعود على المساهمين بأي عوائد مالية، "إذا كنت تريد جمع مبالغ ضخمة، فالصكوك هي أفضل شيء، أما إذا كنت تريد جمع مائة ألف فالأفضل الذهاب للتمويل الجماعي crowdfunding، فمن المكلف كثيراً إصدار الصكوك بالمقارنة مع عمل تمويل جماعي أو عمل إيداع، فإصدار الصكوك ليس بسيطا لأن فيه الكثير من الأطراف، كما أن الوقف هو منتج اجتماعي بشكل كبير، فهل المستثمرون سيتقبلون هذا المنتج الاجتماعي إذا كانت عوائده أقل بالمقارنة مع العوائد إذا استثمروا في الصكوك العادية، وهل السوق سيتقبل هذا المنتج الجديد، نحن لا نتكلم عن أعمال تجارية هنا (business) نحن نتكلم أنه سيتم استخدم أموالك لمساعدة أناس آخرين، لهذا فإن عوائدك بسيطة، (هذا إذا كان هناك عوائد)، وإذا لم يكن هناك عوائد سوف تستعيد فقط أصل المبلغ بدون أي أرباح.... الشركات أنشئت من أجل الاستثمار، والمساهمون الذين يشترون هذه الأوراق التجارية يجب أن يتأكدوا كل سنة أن يكون مؤشر الأداء 20% كربح...

نحن لا نتكلم عن هؤلاء المساهمين الاجتماعيين فقط الذين يريدون بالفعل عمل SRI ولكننا أيضاً نتكلم عن شركة كبيرة مثل خزانة صندوق الحج الماليزي (تابونغ حاجي)، هم يريدون الربح لأنهم أنشأوها للاستثمار والربح، فإذا لم يحققوا أرباحا، هذا يعني أن أداءهم قد انخفض وسيكونون مسؤولين أمام المساهمين. فالوقف يتطلب بيئة ملائمة، الوقف ليس فقط مشاكل شرعية، هو قضية تجارية عبارة عن أموال وأرباح، ومن هم أصحاب المصلحة stakeholders ومن سيقود السوق بالتأكيد المستثمرون سيقودون السوق لهذا من الجيد أن تعرف

ISSN : 2232-0474 | E-ISSN : 2232.0482
www.gjat.my

مدى تقبل المستثمرين لمثل هذا النوع من الصكوك أو الهيكلية، هذا هو التحدي"خ4. ومسألة قابلية السوق للاستثمار في الصكوك الوقفية من المسائل التي قد تكون من أهم العوامل التي أدت لتأخر وجود أي إصدار للصكوك الوقفية الخالصة إلى الآن. لذلك من المقترح أن يتم إجراء استبيان يختبر السوق ويقيم مدى تقبل السوق والمستثمرين لهذا المنتج الاجتماعي الجديد (الصكوك الوقفية)، أي ما هو حجم الطلب على هذا المنتج الجديد في سوق الصكوك، بما أن عوائده قليلة (إذا كان هناك) عوائد. ومن المقترح أيضاً أن تشجع الحكومات المستثمرين أفراداً ومؤسسات على المشاركة في دعم الصكوك الوقفية من خلال منح الإعفاءات الضريبية للمشتركين في الصكوك الوقفية لتحفيزهم على المساهمة في الصكوك الوقفية كجزء من المسؤولية الاجتماعية.

ونصل في المناقشة التالية إلى النقطة الأخيرة من التحديات وهي تتعلق بالجدوى الاقتصادية والتكاليف المرتفعة لإصدار الصكوك الوقفية مقارنة بالتمويل الجماعي على سبيل المثال على حد قول أحد الخبراء.

نقص الكوادر المؤهلة

ويتعلق بمشاكل الحوكمة بشكل كبير المشكلة الإدارية التي تتعلق بنقص الكوادر المؤهلة أكاديمياً ومهنياً لإدارة الوقف سواء أكانوا المجالس الإسلامية التي جعلها القانون الوصي المباشر على الأوقاف أم النظار المباشرون والمشرفون على شؤون الأوقاف. وإلى ذلك أشار أحد الخبراء قائلاً، "مستوى الكوادر الموجودة في المجالس الإسلامية بمعنى هيئة الرقابة الشرعية كموضوع الفتوى وإبداء الرأي فلابد أن يكون الشخص يتمتع بمؤهلات علمية، فالكوادر الحالية ليس لديها أدنى فكرة عن الاستثمار ومتطلباته وكيفية إدارة الأموال الوقفية ومنتجات المصارف الإسلامية الموجودة في السوق وكيفية استثمارها، هذه الأفكار غير موجودة في الهيئات الشرعية، نحتاج لتطوير هذه الكوادر الشرعية (من الناحية الشرعية، والإدارية والاستثمار)، .... لأن الموظف في المجالس الإسلامية هو موظف عام، والشؤون الدينية كثيرة منها ما يتعلق بالزواج والطلاق، فهو ليس موظفا خاصا للوقف بحد ذاته، فيجد نفسه مشتتا، فهو يجب أن يكون متخصصا في الوقف حتى يستطيع التطوير، كما أن مؤهلات الموظفين العلمية داخل المجالس يجب أن تكون عالية، كما لابد من عمل دورات تدريبية للموظفين لها علاقة بالاستثمار والإدارة وكيفية التطوير. وأيضا قلة الكوادر الموجودة، قبل خمس سنوات ذهبنا لمجلس بإحدى الولايات تصور ولاية كاملة الأمور الوقفية يديرها شخصان فقط، هذه مشكلة كبيرة، فهذا لا يكفي أبداً من الناحية الإدارية"خ2.

وبالتالي عند غياب الأشخاص المؤهلين جيداً يصعب مناقشة أي مبادرات تطويرية تحتوي ولو على الشيء اليسير من التعقيد مثل مسألة الصكوك الوقفية، وهذا يصعب من مهمة إقناع القائمين على إدارة المؤسسات والأصول الوقفية ومناقشة سبل تطوير تلك المؤسسات. أيضا أشار خبير آخر إلى المشكلة ذاتها فقال، فالأوقاف القديمة ممكن أن تبقى تحت

سيطرة المجلس أما الأوقاف النقدية لابد أن تكون تحت إدارة خبراء في الاستثمار، كالبنوك أو الشركات الاستثمارية التي تعرف كيف يكون الاستثمار، أما المجالس ربما يحتاجون المزيد من الخبرة في مجال الاستثمار، فلا بد للمجلس أن يعطي الفرصة لمصدري الصكوك للإدارة"خ1. وأشار خبير آخر "ما يقلقني هو قدرة وكفاءة المجالس الإسلامية على إدارة مثل هذا الاستثمار، فإذا لم تكن مؤهلا وليس عندك مهارات الاستثمار والعمل التجاري، هل يمكن أن نترك عقاراً يكلف 500 مليون تحت إدارة شخص بدون أي خلفية استثمارية أو خلفية لإدارة الأموال، هل تستطيع أن تثق بهؤلاء الناس ليديروا مشروعك ويحققوا أرباحا. لهذا أنا أعتقد السؤال عن credibility مصداقية أو قدرة المجلس الإسلامي للولاية، أو إذا كان لديهم مجلس استثماري ليشغل ويدير المشروع ويبني ويعمل ويستثمر ليولد الدخل والربح لهذه الممتلكات الوقفية، فإذا لم يكن هناك، فلهذا السبب يجب على المجلس الإسلامي أن يعمل مع أجهزة وهيئات استثمارية أخرى مثل خزانة وتابونغ حاجي، هذه الهيئات عندها خبرة في كيفية الاستثمار أيضاً هم قادرون على السداد وإعادة الأموال، ولكن إذا كان المجلس الإسلامي ليس عنده أي خبرة بالاستثمار ولم يظهر أي عوائد، فلا يوجد شخص على الأرض يستطيع أن يضع أمواله ويثق بجهاز أو هيئة ليسوا واضحين." خ4.

تتطابق هذه الآراء مع ما ورد في بعض الدراسات السابقة حول تحديات إدارة الوقف في ماليزيا وعلى رأسها دراسة Al-Habshi (2003) حيث أشار إلى غياب الكفاءة وحسن الإدارة عن معظم نظار الوقف الذين كانوا عادة من زعماء القرى أو أناس تمتعوا باحترام الواقفين دون توفر الخبرات الإدارية والكفاءة العلمية لتولي مثل هذا المهام. وقد علل البعض نقص الكوادر الجيدة بسبب قلة عائدات المؤسسات الوقفية التي لم تمكنها من استقطاب الكفاءات الجيدة والكوادر المؤهلة (Al-Habshi, 2003, pp. 122-123).

التحديات الأخرى

هناك بعض التحديات الأخرى التي أشار إليها الخبراء في المقابلات سأجمعها في هذه المناقشة. من بينها المخاطر المتعلقة بالصكوك الوقفية وكيفية إدارتها. كما هو مشار إليه في الاقتباس التالي، "من الأمور الشرعية أنه إذا كان الوقف شيئا أبديا بطبيعته فهو ملك لله، فكيف لنا أن نستثمر، فمثلاً عندما تقوم باستخدام عقارات الوقف ماذا سيحدث لو أن مصدري الصكوك لم يستطيعوا أن يرجعوا الأموال لمستثمري الصكوك، فهذه مخاطرة كبيرة، فماذا يمكن أن يفعلوا؟ في الأحوال العادية العقار يستخدم في إصدار الصكوك ربما يستخدم كضمان لأمان المشروع، فهنا كيف سنستخدم العقار الوقفي كضمان لتأمين المشروع ولتأكيد إعادة الدفع أي إرجاع الأموال حتى نهاية مدة الصكوك هذه هي إحدى المشاكل الأساسية"خ4.

بالطبع مسألة إدارة المخاطر المتعلقة بالصكوك الوقفية هي مسألة في غاية الأهمية وخاصة في ظل الصورة النمطية الشائعة عن النظار والمجالس الرقابية

ISSN : 2232-0474 | E-ISSN : 2232.0482
www.gjat.my

للمؤسسات الوقفية وافتقارهم لمهارات الإدارة المالية اللازمة. وخاصة عندما يتعلق الأمر بالصكوك الوقفية المؤقتة والتي هي حسب وصفها يجب ردها للواقفين عند حلولها. لذلك يجب أخذ إجراءات إضافية في إدارة المخاطر للصكوك الوقفية وهو ما يشكل تحد حقيقي يواجه إصدارها. ويتعلق أيضاً بمسألة المخاطر الاستثنائية للصكوك الوقفية، مسألة التدقيق الشرعي وهذا أقرب ما يكون لإدارة المخاطر الشرعية ومخاطر عدم الامتثال الشرعي وقد أشار أحد الخبراء لهذه النقطة المهمة حيث أكد، "وأيضاً حتى الآن لا يوجد تدقيق شرعي في جانب الوقف لأنه عند تطوير منتج جديد هذا المنتج يحتاج للمراجعة والتدقيق كالتدقيق الشرعي الموجود في إطار المحاسبة"خ2. ورغم أهمية مخاطر عدم الامتثال الشرعي إلا أنها مقارنة بالمخاطر الأخرى كمخاطر السوق والمخاطر القانونية والمخاطر المالية كخطر التضخم، قد تكون أقل أهمية من حيث ترتيب الأولويات. ونظراً لمحدودية هذا البحث، يقترح الباحثون دراسة تلك المخاطر المتعلقة بإصدار الصكوك الوقفية ومناقشتها في بحث منفصل كي تنال حظها من البحث والتمحيص بشكل كاف.

لجدول رقم (3) ملخص بالتحديات التشغيلية لإصدار الصكوك الوقفية في ماليزيا

نوع التحدي	النقاط الرئيسية	التوصيات لمعالجة التحديات
استعداد السوق وقابليته للمشاركة الاكتتاب في إصدار للصكوك الوقفية	– هناك خشية من عدم جاهزية السوق من مستثمرين أفراداً ومؤسسات للاشتراك والاكتتاب في أي إصدار للصكوك الوقفية. – ضعف في ثقة المستثمرين في الكوادر الحالية التي قد تتولى مثل هذه الإصدارات والمشاريع.	– نشر الوعي بين المستثمرين المحتملين حول أهمية إصدار مثل هذه الصكوك – مبادرة الحكومات لدعم إصدار هذه الصكوك وتشجيع المستثمرين المحتملين من خلال سن الإعفاءات الضريبية وغيرها. – تعزيز ثقة المستثمرين بمثل هذه المبادرات من خلال إشراك الخبراء المعروفين في مجال الصكوك إلى جانب خبراء اقتصاديين وإداريين.
نقص الكوادر المؤهلة	– بنقص الكوادر المؤهلة أكاديمياً ومهنياً لإدارة الوقف بما في ذلك النظار وأعضاء المجالس الدينية. – غياب الموارد البشرية المختصة في شؤون الاستثمار والإدارة للأصول والمؤسسات الوقفية بما في ذلك خبراء الاقتصاد وخبراء الاستثمار.	– تأهيل الكوادر البشرية العاملة في إدارة الوقف والمؤسسات الوقفية. – تدريب أعضاء المجالس الدينية بالحد الأدنى من العلوم الإدارية وشؤون الاقتصاد والاستثمار بما يخدم إدارة واستثمار المؤسسات الوقفية. – الاستعانة بالخبراء من خارج تلك المؤسسات الوقفية والتنسيق معهم في قضايا الاستثمار والتطوير.
التحديات الأخرى،	– المخاطر المتعلقة بإدارة الصكوك الوقفية.	– تقديم دراسات الجدوى المتينة والمستفيضة قبل إصدار أي صكوك.

	– مخاطر عدم الامتثال الشرعي والتدقيق الشرعي. التكاليف المرتفعة لإصدار الصكوك بشكل عام بما في ذلك الصكوك الوقفية.	– النظر في كل المخاطر المتعلقة بإصدار الصكوك الوقفية وإيضاح آلية معالجتها بما يعزز من ثقة الجهات المكتتبة والمساهمة في تلك الصكوك. – إخضاع الصكوك الوقفية للتدقيق الشرعي

الخاتمة

ناقشت هذه الدراسة التحديات التنظيمية والتشغيلية لإصدار الصكوك الوقفية في ماليزيا. أكد الخبراء في المقابلات على نقطتين: الأولى ركزت على أهمية الصكوك الوقفية في تطوير الأصول الوقفية ومعظمها عقارات وأراض غير مستثمرة، وأوردوا مثالاً على ذلك دراسة مستفيضة لمشروع الصكوك الوقفية التي قامت بها مؤسسة إسرا بالتعاون مع أوقاف نيوزيلاند.

وفي النقطة الثانية أكدوا على الدور الريادي الذي تلعبه ماليزيا كمركز عالمي لإصدار الصكوك والأفضلية التي تتمتع بها من حيث القوانين والبنية التحتية المساعدة في إصدار الصكوك بشكل عام والصكوك الوقفية بشكل خاص. وأكد الخبراء أيضاً على عدم وجود أي إصدارات للصكوك الوقفية بمعناها الدقيق إلى الآن في ماليزيا.

وأشار الخبراء إلى عدد من التحديات التي تحول دون ذلك. وقد تم تلخيص تلك التحديات تحت موضوعين رئيسيين: هما التحديات التنظيمية ويندرج تحتها التحديات المتعلقة بالمسائل الشرعية الخلافية وغياب توحيد الآراء والفتاوى حولها بالإضافة للتحديات المتعلقة بالحوكمة والإدارة للأوقاف، وأخيراً التحديات المتعلقة بنقص الوعي والمعرفة عن الوقف والصكوك الوقفية لدى العامة والخاصة.

ومن التحديات أيضاً ما يتعلق بالتشغيل فقد أجمع الخبراء على عدم ثقتهم في استعداد السوق وقابليته للمشاركة والاكتتاب في إصدار الصكوك الوقفية، ويلحق بهذا التحدي نقص الكوادر المؤهلة لتشغيل المشاريع الوقفية وإدارتها وأخيراً التحديات الأخرى التي تتعلق بإدارة المخاطر للصكوك الوقفية والجدوى الاقتصادية وغيرها كما وردت في مقابلات الخبراء. وبناء على مناقشة تلك التحديات، اقترح الخبراء بعض التوصيات (الجدول رقم 2 & 3) التي يمكن من خلالها تهيئة البيئة المناسبة لإصدار الصكوك الوقفية. وتشمل هذه التوصيات بعض الإصلاحات المقترحة للمؤسسات الوقفية والأطر والقوانين الحالية.

References

Ahmad, S., Su'ad, F & Muhamad, D. (2018). Al-Sukuk al-Waqfiyah wa Dawruha fi Istithmar al-Waqf al-Naqdi. *Majalat Milaf lil Buhuth wa al-Dirasat* (مجلة ميلاف للبحوث والدراسات).Vol. 4, No. 1, pp. 301-317.

Al-Sheikh, G. (2016). Dawr Al-Sukuk al-Waqfiyah wa Atharuha alaa al-Janib al-Ijtima'i w al-Iqtisadi fi al-Mjtama'. *Majalat Riyadat al-A'mal al-Islamiyah.* (مجلة ريادة الأعمال الإسلامية) Vol. 1, No. 2, pp. 26-40.

http://dspace.univ-setif.dz:8888/jspui/bitstream/123456789/2989/3/.pdf (Accessed 20 July 2020).

Al-Habshi, S. (2003). Tajribat al-Waqf fi Malaysia. In Mahdi, M. (Ed.) (*Nizam al-Waqf fi al-Tatbiq al-Mu'asir*) Islamic Development Bank- IRTI and Kuwait Awqaf Public Foundation. Pp. 115-124.

Hanefa, H.; Jalil. A.; Ramli, A.; Sabri, H.; Nawai, N. & Shahwan, S. (2011). Financing the Development of Waqf Property: The Experience of Malaysia and Singapore. *The Journal of Muamalat and Islamic Finance Research*. Vol. 8 No. 1, pp. 89-104.

Hasan, H. & Abdullah, M. N. (2007). The Investment of Waqf Land as an Instrument of Muslims' Economic Development in Malaysia. A paper presented at the Dubai International Conference on Endowments' Investment, 4-6 th February 2008 organized by Awqaf and Minors Affairs Foundation, Dubai, the United Arab Emirates.

Hattab, K. (2006). Al-Sukuk al-Waqfiyah wa Dawruha fi al-Tanmiyah. Available at: https://kamalhattab.info/blog/wp-content/uploads/2008/03/.pdf (Accessed 20 July 2020).

Hisham,Y. (2013). Awqf history and legislation in Malaysia: a contemporary perspective. *Journal of Islamic and Human Advanced Research*. Vol. 3 No. 6, pp. 387-402.

Khudr, I. (2013). Al-Malamih al-'Ammah lil Manhaj al-Wasfi. Available at: https://www.alukah.net/web/khedr/0/50216/ (Accessed 20 July 2020).

Lim, C. (2018). Moody's: Malaysia a

Bakar, S. A. (2018). Malaysia Continues to Lead Global Sukuk Issuance. New Straits Times. 23 July 2018. Available at: https://www.nst.com.my/business/2018/05/367249/malaysia-continues-lead-global-sukuk-issuance. (Accessed 20 July 2020).

Balmushi, A. (2018). Al-Ahkam al-Fiqhiyah wa al-Al'athar al-Iqtisadiyah lil Sukuk al-Waqfiyah. *Al-Shihab*, (الشهاب) Vol. 4, No. 3. Pp. 227-260.

Benyounis، Husain. (2014). Management Challenges of Awqaf Assets. Paper presented at World Islamic Economic Forum- Islamic Development Bank (WIEF-IDB) Awqaf Roundtable held in Jakarta 5th June.

Bin Zayed, R. & Al-Dawi, K. (2013). Al-Sukuk al-Waqfiyah ka Aaliyah li Tahqiq al-Tanmiyah al-Mustadamah: Dirasah Tatbiqiyah Muqtarahah li Tamwil al-Mashari' al-Waqfiyah bi Aljaza'ir. Paper presented at the 2nd international scientific conference on the role of non-profit Islamic finance in achieving sustainable development, held in May 20-21 Aljeria. Available at: http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2013/07/.pdf (Accessed 20 July 2020).

Che Zuina, I., Nor Jana, S., & Nor Jawanees, H. (2015). Administration and Management of Waqf Land in Malaysia: Issues and Solutions. *Mediterranean Journal of Social Sciences*. Vol. 6 No. 4 S2, pp. 613-620.

Gazzal, M. (2018). Dawr al-Sukuk al-Islamiyah fi Taf'eil Suq al-Awraq al-Maliyah: Dirasah Tatbiqiyah alaa Suq al-Awraq al-Maliyah al-Maliziyah, Master thesis, Faraht Abbas University, Algeria. Available at:

Iqtisadiyah min Khilal Tamwil Baramij al-Ta'ahil wa 'Ashab al-Mihan wa al-hiraf. Available at: Downloaded from http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2011/12/Mohd-Negasi-qatar.pdf. (Accessed 20 July 2020).

Omar, M. (2000). Sanadat al-Waqf: Muqtarah li Ihya' Dawr al-Waqf fi al-Mujtama' al-Islami al-Mu'asir. Majalat Markaz Salih Kamil lil Iqtisad al-Islami. (مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي) Vol. 4, Issue 12 (31 Dec. 2000), pp.409-440, 32 p.

Puad, N., Rafdi, N., & Bt Shahar, W. (2014). Issues and Challenges of Waqf Instrument: A Case Study In Mais. E-proceedings of the Conference on Management and Muamalah (CoMM 2014), 26-27 May, Malaysia. Available at: https://pdfs.semanticscholar.org/e27b/b77efe308226ae20c0dc12eb1d04ce020069.pdf?_ga=2.43551653.1423163991.1596636977-397087414.1593590825 (Accessed 20 July 2020).

Rajaendram, R. (2018) Perak Sultan calls for formal structure in waqaf system/Saunders., Star online. Available at: https://www.thestar.com.my/news/nation /2018/02/22/perak-sultan. (Accessed 20 July 2020).

Respati، Yogie. (2014). Sukuk Wakaf: Local To Global. *Sharing Magazine Online*, 12 June. Available at: http://mysharing.co/sukuk-wakaf-local-global (Accessed 20 July 2020).

Soufyan, K. & Abdullah, M. (2014). Dawr al-Sukuk al-Waqfiyah fi Tatwir al-Mumtalakat al-Waqfiyah. Majalat al-Hikmah lil Dirasat al-Iqtisadiyah (مجلة

Global Leader in Islamic Finance, Topped Sukuk Issuance Volume in 2017. The Edge Markets. Available at: https://www.theedgemarkets.com/article/moodys-malaysia-global-leader-islamic-finance-topped-sukuk-issuance-volume-2017. (Accessed 20 July 2020).

Mohamad, N., Kader, S and Ali, Z. (2012). Waqf Lands and Challenges from The Legal Perspectives In Malaysia. IIUM-Toyo Joint Symposium 2012. Sustainable Built Environment: lesson learned from Malaysia and Japan. Available at: http://irep.iium.edu.my/28025/1/6a.pdf (Accessed 20 July 2020).

Mujahid, A., & Adawiah, A. (2016). Potential Role of Social Impact Bond and Socially Responsible Investment *Sukuk* as Financial Tools that Can Help Address Issues of Poverty and Socio-Economic Insecurity. *Intellectual Discourse*, Special Issue (2016) pp.343–364, IIUM Press, Malaysia.

Musari, K. (2016). Waqf-Sukuk, Enhancing the Islamic Finance for Economic Sustainability in Higher Education Institutions. Paper presented at the 2nd World Islamic University Leaders Summit (WICULS 2016) 14-20 November Negeri Sembilan, Malaysia. Available at: https://www.researchgate.net/publication/321483883_Waqf-Sukuk_Enhancing_the_Islamic_Finance_for_Economic_Sustainability_in_Higher_Education_Institutions. (Accessed 20 July 2020).

Muslim, Abu Al-Hasan. Muslem Bin Al-Hajaj (N.D).Saheeh Muslim. N.E, Bairut, Dar Ehya Atturath Al-'Arabi.

Negasi, M. I. (2011). Al-Sukuk al-Waqfiat wa Dawruha fi al-Tanmiyah al-

ISSN : 2232-0474 | E-ISSN : 2232.0482
www.gjat.my
الحكمة للدراسات الاقتصادية). Vol. 2, No. 4, pp. 29-52.